

مواقع التراث الأثري العالمي وطرق إدارتها (موقع جبل البركل ومواقع إقليم نبتا أنموذجاً)

أستاذ مشارك - قسم الآثار- جامعة دنقلا

د. الرشيد محمد إبراهيم أحمد

المستخلص:

تواجه مواقع التراث الأثري بصورة عامة ومواقع التراث الأثري العالمي بصورة خاصة تحديات كبيرة جراء المهددات الطبيعية والبشرية والتي ما زالت تهدد هذه المواقع لذا كان لابد من وضع خطة لإدارة مواقع التراث الأثري العالمي لتحقيق حمايتها والحفاظة عليها؛ وجاءت هذه الدراسة لتؤكد فاعلية الإدارة المثلى في المحافظة على هذه المواقع وخلصت الدراسة إلى غياب الاستراتيجيات والخطط والبرامج في مجال إدارة التراث لأثري وقصور الجانب الإعلامي في نشر الوعي الأثري وإهمال الجانب التربوي والتعليمي لهذا الإرث الثقافي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع - واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على الوصف والتحليل. وتوصلت الدراسة إلى تفعيل الدور الشعبي والجمعيات الأهلية في المحافظة على التراث الأثري.

كلمات مفتاحية: التراث العالمي - التراث الأثري - الأثر الثقافي - إدارة التراث.

Ways of administrating the world archeological heritage sites (Al.barkel site and nabata region as modal)

Alrasheed Mohammad Ebrahim Ahmed

Abstract:

The archeological heritage sites in general as well as the world archeological heritage sites in a particular threat. Therefore these sites, which help to achieve preserving and protecting for the sites; This study is carried out to state the importance and the effect of an ideal administration in preserving and protecting for these sites. The study comes out to the following, the lack of suitable strategy, plans and programs in administrating these sites in addition the awareness about these to the lack of sites, at the same time there is a neglect on the education and guidance sites of this cultural heritage which is considered as a part of the cultural and civil identity of the society. The study adopted the descriptive and analytic method. The study recommended the activation of public role and civil societies in preserving archaeological heritage.

Key words: world heritage – Archaeological heritage – cultural heritage Administration.

مقدمة:

إن اهتمام عالمنا المعاصر بإدارة التراث الأثري ومن ثم دراسته وحمايته والعمل على الحفاظ عليه هو اهتمام بحضارة الأمة وتراثها، لما يحمله من قيم ومعاني ودلالات ثقافية وحضارية تشكل رمزاً حقيقياً لهوية الشعوب والأمم، وعنصراً هاماً للانتماء والوحدة، فماضٍ أي أمة هو تراثها وحضارتها وإن أي انقطاع للماضي يؤثر سلباً على الحاضر والمستقبل.

فمفهوم إدارة التراث الأثري يشمل قيام خطة لإدارة المواقع، وأن خطة إدارة المواقع الأثرية تعتبر وسيلة متقدمة جداً تعمل على إدارة التراث الأثري، وهي تعتمد أساساً على المنهجية المتكاملة لحماية التراث الأثري كهدف أساسي لها. هذه الخطة تؤسس لفكرة التوازن الدائم بين حماية التراث الثقافي والبيئة المحيطة وحاجات واهتمامات المجتمعات المحلية القاطنة بالقرب من المواقع الأثرية من جهة أخرى. كما أن خطة إدارة المواقع الأثرية يجب تطويرها وتنميتها على أن تركز الخطة على هدفها الرئيسي وهو صون وحماية المواقع الأثرية، وهذا الهدف لا يتحقق إلا بعد معرفة وتحديد العوامل والأسباب التي تؤدي إلى دمار المواقع سواء كانت طبيعية أو بشرية، وعلى ضوء ذلك توضع الخطة والحلول والمعالجات صوناً للتراث الإنساني وحفاظاً على قيمه، ومعانيه، كما أن مفهوم إدارة المواقع الأثرية ومن أجل تحقيق أهدافه ومرامييه الأساسية يجب أن يسعى إلى خلق مفهوم التنمية

المستدامة وذلك من اجل المحافظة على المواقع الأثرية كمورد تنموي مستدام ، وغياب مثل هذا المفهوم بآلياته وأبعاده المتطورة يؤدي إلى ضياع التراث الإنساني وتدهوره .

إدارة التراث الأثري المفهوم والتاريخ :

إن والتراث الأثري يشكل السجل الخالد الذي يحفظ تاريخ الأمم والشعوب التي تشكل رمزاً لوجود ثقافات وحضارات ضاربة بجذورها في القدم ولذا كان لابد من الاهتمام بها وحمايتها والحفاظ عليها وإدارتها بصورة مثلى مما تحمله من قيم ومعاني تاريخية وثقافية وفنية تؤدي إلى تعظيم الشعور القومي وتعسيق الإحساس بالانتماء لهذا التراث الثقافي .

لقد جاء الاهتمام بإدارة التراث الأثري نتيجة لعدة عوامل ومهددات تعمل على تدهوره وتدميره منها ، المخاطر والمهددات الطبيعية والبشرية ، السرقات والاعتداءات ، الحروب ، الإهمال وسوء أعمال الترميم والصيانة ، قلة الوعي الأثري ومحاولة الهدم المتسارع لمواقع التراث الأثري الناتجة عن المشاريع التنموية والزحف العمراني .

فهدم التراث الأثري وتدميره وتدهوره يعتبر من أهم القضايا الثقافية في عالمنا المعاصر ، لذا كان لابد من إتباع منهجية علمية وخطة وإدارة لتحجيم هذا الدمار والتقليل من آثاره تتمثل فيما يعرف بإدارة مواقع التراث الأثري (Sites Management) .

إن معالجة هذه القضايا الثقافية المتمثلة في عوامل الدمار الطبيعي والبشري الذي تتعرض له المواقع الأثرية بصورة كثيفة كان من الطبيعي أن يستدعي بروز علم جديد يستوعب كل المستجدات والتطورات في مجال التراث الثقافي الأثري لذا ظهر إلى حيز الوجود عدة مصطلحات منها مصطلح إدارة الموارد الثقافية (Cultural Resources Management) ومصطلح إدارة التراث الأثري (Archaeological Heritage Management) . وكذلك مصطلح إدارة المواقع الأثرية (Sites Management) والتي تهدف جميعها وبصورة رئيسية لحماية التراث الأثري وصونه وحمايته والحفاظ عليه وذلك بوضعه في برامج وخطط تعرف علمياً ببرنامج إدارة التراث الأثري (Cultural Management Program) .

هذا البرنامج يتخذ من سياسة الحماية والمحافظة وصون مواقع التراث الأثري هدفاً أساسياً له لتفادي المخاطر والمهددات الطبيعية والبشرية كما هو ماثل في الدور الذي تقوم به هيئة اليونسكو بالعمل على صون وحماية التراث الثقافي والطبيعي العالميين .

إن بروز هذا المصطلح كان نتيجة للتعاقد الذي إبرم بين وكالات ثقافية حكومية أو شركات خاصة مع باحثين في مجال إدارة التراث الأثري بغرض إنقاذ المواقع الأثرية من المخاطر والمهددات التي تتعرض لها وخاصة في أمريكا لذا سمي هذا الفرع من علم الآثار في بداياته و ذلك للحاجة الفعلية لإدارة التراث الأثري بصورة علمية من اجل حمايته والحفاظ عليه ⁽¹⁾ .

إن مفهوم إدارة التراث الأثري كمصطلح هدف لمنع تدهور مواقع التراث الأثري و قد ظهر إلى حيز الوجود حديثاً ، حيث جاء اهتمام كثير من الدول بها ⁽²⁾ حيث كان لابد لهذه الدول أن تسعى إلى تحقيق قدرراً من الوحدة والتماسك من خلال تفعيل القيمة الرمزية لهذا

التراث الأثري وذلك من خلال إنشاء نصوص تشريعية تكون إطاراً قانونياً من خلاله يمكن تطوير الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تعمل على التراث ، كما هو ماثل في التشريع السوداني المعروف باسم قانون حماية الآثار لعام 1999م.

مما تقدم يلاحظ أن مفهوم إدارة التراث الأثري يشمل في تعريفه كل الموارد الثقافية التي من صنع البشر ذات الدلالات التاريخية والأثرية وكذلك يشمل التعريف المواقع الأثرية والمباني التاريخية ومظاهر البيئة الثقافية . فالمواقع الأثرية هي الشاهد الوحيد الذي يربط الماضي بالحاضر ويستشرف المستقبل ، ونسبة لتعرضها للدمار والتدهور فإن إدارة الموارد الثقافية وفق خططها وبرامجها وإدارتها تسعى دوماً إلى صونها وحمايتها . أما المباني والمدن التاريخية فهي صروح تخلد تاريخ الأمم والشعوب ، فهي تمثل تراث ثقافي معماري يجب حمايته والعمل على منع تدهوره وذلك بوضع خطة فاعلة لحماية وإدارة المباني التاريخية حتى يتم الحفاظ على طابعها ونسيجها العمراني المتفرد ويتأتى ذلك جزئياً بإيجاد قانون لحماية المباني والصروح التاريخية ذات القيمة التاريخية والجمالية الهامة كآثار يجب حمايتها وصونها⁽³⁾.

معايير تسجيل المواقع في التراث العالمي:

موقع التراث العالمي هو موقع ثقافي أو طبيعي يتم إدراجه في قائمة التراث العالمي بموجب اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي والمعروفة باتفاقية التراث العالمي للعام 1972م، هذه الاتفاقية وضعت معايير لتسجيل المواقع في قائمة التراث العالمي ليصبح ذات قيمة عالمية استثنائية بعد استيفاء واحد أو أكثر من العشرة معايير التالية:-
يمثل الموقع إحدى روائع العقل البشري المبدع.

تتجلى فيها تأثيرات متبادلة قوية على امتداد فترة زمنية من الزمن أو داخل منطقة ثقافية معينة من العالم، تتعلق بتطور الهندسة المعمارية أو التكنولوجيا أو الصروح الفنية أو تخطيط المدن أو تصميم المناظر الطبيعية.
تقف شاهداً فريداً أو على الأقل استثنائياً، على تقليد ثقافي أو على حضارة لا تزال حية أو حضارة مندثرة.

يكون نموذجاً بارزاً لنمط من البناء، أو لمجمع معماري أو تكنولوجيا أو منظر طبيعي يمثل مرحلة أو مراحل هاوة من التاريخ البشري.
يكون مقترناً على نحو مباشر أو ملموس بأحداث أو تقاليد حية أو بمعتقدات أو بمصنفات أدبية أو فنية ذات أهمية عالمية بارزة.

يقدم نموذجاً بارزاً لمستوطنة بشرية تقليدية أو لأسلوب تقليدي لاستخدام الأراضي أو لاستغلال البحار، يمثل ثقافة أو ثقافات معينة أو يمثل التفاعل بين الإنسان وبيئته، لا سيما عندما يصبح عرضه للاندثار بتأثير تحولات لا رجعة فيها.
ينطوي على ظواهر طبيعية منقطعة النظير أو يضم مناطق ذات جمال طبيعي استثنائي وأهمية جمالية فائقة.

يقدم أمثلة فريدة لمختلف مراحل تاريخ الأرض، بما في ذلك سجل الحياة على الأرض، وللعمليات الجيولوجية الهامة الجارية والمؤثرة في تطور التشكيلات الأرضية، أو المعالم الجيومورفية أو الفيزيوغرافية الهامة.

يقدم أمثلة فريدة للعمليات الإيكولوجية والبيولوجية الهامة المؤثرة في النظم البيئية الأرضية ونظم المياه العذبة والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية والجماعات النباتية والحيوانية. يشمل على أهم المواطن الطبيعية وأكثرها دلالة لصون التنوع البيولوجي في عين الموقع بما في ذلك المواطن التي تحتوي على أجناس مهددة ذات قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم أو المحافظة على الثروات.⁽⁴⁾

فيما يخص مواقع التراث العالمي في منطقة الدراسة فقد استوفي المعايير رقم (1) و(2) و(3) و(4) حيث أن الاهرمات والمدافن التي تشكل جزء من المنظر الصحراوي المتاخم لضفاف النيل، تعد فريدة من نوعها وذات تقنية بناء خاصة بها كما وتشكل هذه الآثار شاهداً لحضارات قديمة ومهمة نشأت وازدهرت في تلك المنطقة. كما استوفي موقع جبل البركل المعيار رقم (6) من حيث أنه ولا يزال متصلاً بشكل قوي بمعتقدات دينية وتقاليد محلية ولذلك تم تشييد معابد كبيرة الحجم أسفل الجبل وما زالت تعتبر أماكن مقدسة من قبل السكان المحليين. التشريعات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالتراث الأثري:-

لقد سن تشريعات وقوانين ومعاهدات واتفاقيات ومواثيق دولية تعنى بإدارة التراث الأثري. وهذه التشريعات تشكل آليات قانونية دولية ترمي إلى الحفاظ على ما تبقى من الأبنية التراثية والتاريخية.

إن صون وحماية التراث الثقافي العالمي حسب تشريعات منظمة اليونسكو يندرج في إعداد المهام التي يعهد بها إلى المنظمة ودستورها الذي يقتضي بطبيعة الحال إقرار نصوص تشريعية مناسبة تحدد طبيعة ونطاق الحماية التي ينبغي توفيرها، وهي توجد على نطاقين متمايزين هما النطاق الدولي والنطاق الوطني (المحلي).

فعلى الصعيد الدولي توجد مجموعة من الاتفاقيات والتوصيات والمعاهدات التي أقرتها منظمة اليونسكو أو أقرت تحت رعايتها. وهي تنص على القواعد التي يجب أن تنظم حماية وإدارة التراث الأثري ومن هذه التشريعات والاتفاقيات الآتي:-

1. ميثاق أثينا للحفاظ على المعالم التاريخية والذي صدر في العام 1931م نتيجة لطبيعة الدمار التي لحقت بالممتلكات الذي خلفته الحرب العالمية الأولى.
2. اتفاقية لاهاي وهي اتفاقية لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح هو اتفاق دولي شامل في حالة النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية و التي صدرت في العام 1954م.
3. ميثاق البندقية والذي صدر عن المؤتمر الثاني للمعماريين والفنيين المختصين بالحفاظ على المعالم التاريخية الذي انعقد في مدينة البندقية في العام 1964م تحت رعاية اليونسكو.
4. اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي والتي صدرت في باريس في العام

- 1972م و تعد من أهم الاتفاقيات الدولية في مجال التراث والتي تسعى الي حماية التراث الثقافي والطبيعي في العام.
5. توصية بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي وتم اقرار هذه التوصية في العام 1973م بباريس لتأمين حماية فعالة للممتلكات الثقافية.
6. توصية بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة أقرت هذه التوصية في العام 1973م بنيروبي وتحت الدول الأعضاء علي اعتماد التدابير اللازمة لحماية المناطق التاريخية، كما حثت علي الإبقاء على الحرف اليدوية وتنفيذ أنشطة ثقافية في المناطق التاريخية.⁽⁵⁾
7. توصية بشأن التبادل الدولي للممتلكات الثقافية والتي أقرت في العام 1976م وهي تدعو الدول الأعضاء في اليونسكو إلى تشجيع التداول القانوني للمعروضات بين المتاحف من خلال عمليات التبادل الإعارة.
8. توصية بشأن حماية الممتلكات المنقولة والتي أقرت في العام 1978م و هي تحث الدول الأعضاء اعتماد التدابير الرامية إلى تحسين نظم الأمن في المتاحف كما تقترح التوصية فرض عقوبات في حالة الجرائم المتعلقة بالممتلكات الثقافية.
9. قرارات المنتدى الدولي لصيانة وترميم التراث المعماري الإسلامي في لاهور في العام 1980م وعقد المنتدى بهدف التعرف على خصائص هذا التراث الإسلامي الفريد، وتشجيع الوعي المتنامي في أنحاء العالم الإسلامي بضرورة الحماية.⁽⁶⁾
10. ميثاق واشنطن للحفاظ علي المدن والمناطق التاريخية أصدره المجلس الدولي للآثار والمواقع ، ويعد استكمالاً لميثاق البندقية، ويضمن التدابير اللازمة لحماية وصيانة المدن التاريخية والمحافظة عليها.
11. وثيقة نارا للحفاظ على الأصالة اعتمدت هذه الوثيقة في العام 1994م بمدينة نارا في اليابان استجابة للمصالح التراثية الآخذة في التوسع في عالمنا المعاصر ومن اجل المساهمة الأساسية التي تطرحها دراسة الأصالة في ممارسة المحافظة على مواقع التراث والمباني التاريخية.⁽⁷⁾
12. اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه تم اعتماد هذه الاتفاقية في العام 2001م من قبل اليونسكو إدراكاً منها للتهديد الذي يتعرض له التراث الثقافي المغمور بالمياه والحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الآثار السلبية المحتملة جراء الأنشطة غير المرخص بها أو المشروعة التي يمكن أن تؤثر عليه.
13. توصية بشأن حماية وصون التراث الثقافي غير المادي.اعتمدت هذه الاتفاقية في العام 2003م وتهدف إلى صون التراث الثقافي غير المادي للجماعات والأفراد، إضافة إلى التوعية على المستوى الوطني والدولي بأهمية التراث الثقافي غير المادي وأهمية حمايته وبناءً على هذه الاتفاقية أنشأت اليونسكو لجنة دولية حكومية لصون التراث غير المادي تسمي لجنة صون التراث الثقافي غير المادي.

هذه الاتفاقيات تعكس في جوهرها اهتماماً عالمياً بالتراث الثقافي والطبيعي، وتهدف بصورة أساسية إلى صون التراث الثقافي والموارد الثقافية وذلك لما تتميز به من سمات تاريخية وثقافية وتقنية تعتبر قيم استثنائية تخص البشرية كافة، وقد أقرت العديد من القوانين والتشريعات العالمية التي جعلت التراث الثقافي والحضاري هو ملك للبشرية جمعاء. وبالرغم من أهمية صدور هذه التشريعات والقوانين للمحافظة على التراث الثقافي إلا أن جعل هذه القوانين وخاصة الوطنية منها أكثر وضوحاً في الصياغة وخالية من الالتباس يساعد كثير في الوصول للهدف الذي من اجله شرعت وأيضاً لأبد من مراجعة هذه التشريعات الوطنية بعد كل فترة وذلك من اجل المواكبة مع التشريعات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى أن المراجعات الدورية لهذه التشريعات تعمل على معالجة أوجه القصور المتوقعة مستقبلاً.

إن إدارة التراث الأثري في السودان مسئولية الدولة ممثلة في الهيئة القومية للآثار والمتاحف وفق قواعد وأسس القانون المنظم لذلك، وفي الجانب الآخر فإن إدارة الموارد الثقافية وفق الأسس المنهجية والعلمية هي من صميم أعمال المؤسسات الوطنية الأكاديمية ومراكز البحث العلمي في السودان ممثلة في الجامعات وأقسام الآثار بها، هذا بالإضافة لمساهمة البعثات الأجنبية العاملة في مجال البحث الأثري في السودان.

أما على الصعيد الوطني فقد حصرت هذه التشريعات والمعاهدات الدولية التدابير التي ينبغي أن تتخذها كل دولة لحماية وإدارة ممتلكاتها الثقافية الموجودة في أراضيها كما أشارت بذلك اتفاقية اليونسكو لحماية الآثار الصادرة في عام 1972م

فوجد السودان من أوائل دول العالم التي قامت بإصدار تشريعات في مجال إدارة التراث الأثري وذلك في مطلع القرن العشرين حينما تم سن أول قانون للآثار في العام 1905م في ظل الحكم الثنائي ثم تبعه إقرار قانون آخر 1952م. وبعد ما يقارب نصف القرن من الزمان منذ ظهور آخر تشريع في فترة حكم المستعمر تم إصدار أول تشريع وطني يعمل على حماية الآثار في السودان عُرف بقانون حماية الآثار للعام 1999م.

صدر قانون الآثار للعام 1905م إبان سيطرة المستعمر البريطاني على السودان بغرض سن التشريعات التي تعمل كآلية قانونية للهيمنة على تراث البلاد الأثري واستنزاف مواردها. وقام ج. و. كورفوت (G.W. Crowfoot) مدير التعليم بالسودان بإعداد هذا القانون وأشار فيه إلى أنه يعمل على حفظ الآثار في السودان، ولقد عُرف لفظ الأثر في هذا القانون بأنه يشمل (أي شيء سواء كان منقولاً أو ثابتاً شيدته وصاغه أي إنسان أو تم إدخاله السودان قبل عام 1783م)⁽⁸⁾. بعد ما يقارب الخمسة عقود من الزمان تم تنقيح ومراجعة قانون الآثار الذي صدر في عام 1905م ومن ثم تم استبداله بقانون الآثار للعام 1952م، ولقد عرف هذا القانون الآثار بأنها «أي شيء سواء كان منقولاً أو ثابتاً أو جزءاً من الأرض يكون قد شيدته أو صاغه أو نقشه أو نصبه بطريقة ما أي إنسان قبل سنة 1821م»⁽⁹⁾.

نص ذلك القانون على تكوين لجنة الآثار والمتاحف (مجلس إدارة) بحيث يكون مسؤولاً عن أحكام هذا القانون، ويرأسه وكيل وزارة التربية والتعليم ومدير الآثار وبعض الأعضاء. ومنح مدير الآثار في هذا القانون صلاحيات واسعة وكبيرة يؤثر بعضها سلباً على الآثار، وأكثرها ضرراً على التراث الأثري صلاحيته في استخراج رخص لبيع الآثار ورخص أخرى للتنقيب والمسح الأثري ذات شروط تنتفي فيها المعايير العلمية المتعارف عليها في مجال البحث الأثري، مما أدى إلى ضياع وتدهور بعض التراث الأثري في البلاد.

يتمثل الهدف الرئيس من إصدار قانون حماية الآثار للعام 1999م في حماية التراث الأثري وصونه من مخاطر الدمار والتدهور. وبهذا المفهوم يعد هذا التشريع نقلة نوعية لحماية التراث الأثري في البلاد، باعتباره أول قانون للآثار تم إقراره في ظل حكومة وطنية. كما أن تسميته لها رمزية ودلالة مؤثرة وقوية فهو أول تشريع ينص صراحةً على حماية التراث الأثري، كما حمل مسماه ذلك. ولقد عرّفت المادة الثالثة منه الآثار بأنها (أي شيء خلفته الحضارات أو تركته الأجيال السابقة مما يكشف عنه أو يعثر عليه سواء كان ثابتاً أو منقولاً مما يرجع تاريخه إلى مائة عام أو أكثر). لقد شمل هذا التعريف المواقع الأثرية والمباني التاريخية والوثائق والمخطوطات وبقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية. ومن السمات المميزة لهذا القانون نصه صراحةً على ملكية التراث الأثري للدولة، حيث نصت المادة 4-1 على اعتبار جميع الآثار في باطن الأرض أو على سطحها ملكاً للدولة، وبذلك يلقي على كاهل الدولة مسؤولية حمايتها وصونها وحفظها⁽¹⁰⁾.

بالرغم من عدم وجود خريطة أثرية تشمل كثيراً من مواقع التراث الأثري في السودان، إلا أن إشارة القانون في المادة (2-3) بأن تعد الهيئة خارطة موثقة أو معتمدة بجميع أماكن الآثار المكتشفة أو التي يحتمل أن تكون بها آثار، يعد في حد ذاته خطوة إيجابية تعمل على حماية مواقع التراث الأثري من مخاطر الدمار - خاصة عند الإعداد لتخطيط مشاريع التنمية. كما نصت المادة 14 على منع بيع الآثار المنقولة المسجلة التي تملكها الدولة. وهذا تطور يتجه نحو حماية التراث الأثري من التهريب والبيع والاتجار فيه.

بالرغم من أن هذا التشريع الوطني يعد تطوراً إيجابياً في مجال حماية التراث الأثري والمحافظة عليه، إلا أن هنالك بعض الملاحظات في مجال قوانين الآثار في البلاد يجب الوقوف عندها تتمثل في أن معظم التشريعات التي أقرت في هذا المجال قد صدرت في فترات زمنية متباعدة مما يعني عدم مواكبتها لتطور التشريعات الدولية والإقليمية في هذا المجال. هذا الوضع يشير إلى أن التشريع الوطني الحالي - قانون حماية الآثار للعام 1999م - يحتاج إلى المراجعة والتنقيح والإضافة ليتناسب أو يتلاءم مع التطورات الحديثة في مجال التشريعات الدولية الخاصة بإدارة التراث الأثري⁽¹¹⁾.

بالرغم من أهمية دور التشريعات والقوانين في المحافظة على التراث الثقافي إلا أنه يجب القول بأن القوانين والعقوبات لوحدها لا تفي بالغرض المطلوب، فقد أثبتت التجارب في معظم دول العالم - وخاصة النامية منها - بأن العقاب ليس هو أنجع السبل في المحافظة على الموارد

الثقافية ، فالأخلاق أولاً ثم التربية الوطنية التي تعمل على تفعيل وإحياء قيم ومعاني ودلالات التراث الوطني .

المعالم الثقافية لمواقع التراث الأثري العالمي بمنطقة الدراسة:

يعتبر إقليم نبتا واحد من أهم المعالم الأثرية في السودان ، حيث يضم هذا الإقليم المواقع المتمثلة في (الكرو ، جبل البركل ، صنم أبي دوم ، نوري ، الزومة) والتي اكتسبت بعداً عالمياً جديداً بعد تسجيلها في قائمة التراث الثقافي العالمي في مطلع هذا القرن ، وذلك بعد استيفائها لأهم السمات التاريخية ، الثقافية والفنية والتي تشكل في أدبيات البحث العلمي في مجال التراث الثقافي العالمي ما يعرف بالقيمة الاستثنائية العالمية .

لأهمية هذه المواقع فقد سعت الهيئة العامة للآثار والمتاحف ومنذ عام 1998م بالتقديم لتسجيلها بمركز التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو ، وذلك بإعداد ملف خاص عن هذه المواقع يحتوى على صور ورسم تخطيطي للمواقع ، وقد شمل الملف أيضاً نبذة عن تاريخ السودان وأهميته بالنسبة لتاريخ المنطقة وكذلك التطور الاقتصادي والاجتماعي الحاضر وتأثيره على حفظ الصروح التاريخية ، هذا بالإضافة إلى إظهار التبرير والأسباب التي أدت لاختيار منطقة نبتة للتسجيل وذلك لأهميتها التاريخية بالإضافة إلى تأثير صروحها بالعديد من عوامل الدمار الطبيعية والأنشطة البشرية وغيرها . وكذلك شمل الملف المعلومات الأساسية كالاسم الرسمي للموقع ، وخرائط ومساحته بالإضافة لأهمية المواقع التاريخية ، الثقافية والفنية مقارنة بمواقع أخرى داخل وخارج السودان . وبناءً على هذه المعلومات فقد تم تسجيل الموقع رسمياً في قائمة التراث العالمي في العام 2003 م لاكتسابه القيمة الاستثنائية العالمية .

يركز هذه الدراسة على مواقع التراث الأثري العالمي في هذا الإقليم وذلك لوضع خارطة أثرية ثقافية متكاملة يتم فيها حصر كل المعالم والسمات الحضارية والثقافية الخاصة بهذه المواقع وذلك بغرض العمل على إدارتها والحفاظ عليها ، والتعرف بها تحقيقاً ووصولاً للغايات والأهداف الخاصة والمرجوة من إدارة التراث الأثري ، فهذا الإقليم يتمتع بوجود مواقع تراث ثقافي عالمي وتشمل الكرو ، جبل البركل ، نوري ، صنم أبي دوم والزومة والتي تم تسجيلها في منظومة التراث الثقافي العالمي لدى منظمة اليونسكو .

1 - المعالم الثقافية لموقع الكرو (الجبانة الملكية بالكرو):

تعتبر الجبانة الملكية من أهم المعالم الحضارية والثقافية التي امتازت بها حضارة كوش حيث أن المعلومات الخاصة ببلاذ كوش اعتمدت بشكل أساسي على مقابرهم⁽¹²⁾ . ويلاحظ أن الجبانة الملكية في نبتة أنها قد شيدت كلها فوق هضاب مرتفعة ويعزى ذلك إلى أن أهل هذه الحضارة يقومون بتشييد مقابرهم في أماكن مرتفعة تجنباً للفيضانات أو الأودية ، وخاصة أنها تشترك في أنها تخترقها أودية وهذه الميزة ساعدت العالم رايزنر في وضع تسلسل وترتيب زمني للأسرة المالكة في نبتة فضلاً عن حجم هذه المقابر وما تحتويها من آثار⁽¹³⁾ . وهذا مما أعطى قيمة تاريخية لهذه الجبانة بأنها ساعدت على معرفة التسلسل التاريخي لأصحاب هذه

الجبانات، وتعتبر جبانة الكرو أقدم مقبرة ملكية في حضارة نبتة، حيث ضمت في طياتها ملوك كوش الأوائل، وكانت مقرهم الأبدي وذلك منذ عام 850 ق.م⁽¹⁴⁾.
من خلال ذلك يمكن القول أن الكشف الأثري الذي تم في جبانة الكرو علي يد رايزنر قد وضع الأساس لفهم تطور الدفن الجنائزي الكوشي، كما وضع الأساس لتسلسل الملوك، ثم وضع تاريخ الجبانات الملكية لهذه الفترة، وقد تميزت جبانة الكرو بوجود مقابر خاصة بالخيل وهي كانت تختص بكل من الملوك بي - شباكو - شبتكو وتانوت امني⁽¹⁵⁾.

2 - المعالم الثقافية لموقع جبل البركل :

يعرف موقع جبل البركل بالجبل المقدس، ويقع علي الضفة الشرقية للنيل بالقرب من مدينة كريمة، ويبلغ ارتفاعه مائة متر تقريباً، ويتميز هذا الموقع بمظاهر ثقافية وحضارية هامة تضافرت جميعها لتعطي هذا الموقع مكانته الدينية والسياسية الهامة علي مدار الفترة الكوشية، حيث يتميز هذا الموقع عن غيره بتشكيل بعداً ثقافياً طبيعياً، ووجود المعابد والقصور والأهرامات التي تعكس مدلولاتها الحضارية والثقافية. ويعتبر العمران الديني (المعابد) بجبل البركل من أهم الأمط المعمارية لهذا الموقع بجانب العمارة المدنية (القصور) والعمارة الجنائزية (الأهرامات) وقد اهتم ملوك نبتة ببناء المعابد المختلفة، والتي تعتبر من أهم المصادر الفنية المعمارية، والتي تشكل البعد السياسي والديني لهذه الحضارة، ولذلك كان لابد من لقاء الضوء علي هذه المعالم الحضارية والثقافية ودورها الفعال في الفكر الديني والسياسي، وأهميتها التاريخية والفنية⁽¹⁶⁾.

3 - المعالم الحضارية والثقافية لموقع نوري :

تمثل جبانة نوري المركز الثاني من حيث الأسبقية الزمنية للجبانات الموجودة في المملكة الكوشية وهي تزيد في مساحتها بمترين عن مساحة جبانة الكرو وهي تقع علي الضفة الغربية للنيل⁽¹⁷⁾ ويبعد موقع نوري حوالي ميل واحد غرب النيل وعلي بعد خمسة أميال من جبل البركل، ويعتبر تهارقا هو المؤسس لهذه الجبانة الملكية، ولم يحدد بشكل قاطع سبب تخليه عن الدفن في الكرو، ولكن ربما كان السبب هو عدم وجود المساحة الكافية لبناء هرمه في هضبة الكرو ن علماً بأن هرم تهارقا هو أكبر إهرامات نوري من حيث الحجم⁽¹⁸⁾. وجبانة نوري هي احدي المدافن الثلاثة في محور نبتة (الكرو، نوري، البركل) وهي مكان دفن فيه عدد من الملوك ومعظمهم ملكات، وفيها عدد تسعة عشر هرمًا ملكيًا، وعدد ثلاثة وخمسين هرمًا للملكات وأول من دفن فيها الملك تهارقا كما تم ذكره أنفأ وإن كان ليس هنالك تأكيداً حول دفنه في هذا الهرم (Nu-1) خاصة وأنه عثر علي هرم آخر لهذا الملك في صادنقا مما جعل احتمال أن يكون هرمه في نوري مجرد صرح تزكاري أو ربما كان هرمًا وهميًا⁽¹⁹⁾، أما آخر ملك دفن في هذه الجبانة هو الملك نستاسن وبعده انتقل الدفن إلي الجبانة الجنوبية في مروي⁽²⁰⁾.

3 - 4 - 4 المعالم الثقافية لموقع صنم أبي دوم :

يقع موقع صنم أبي دوم في الضفة الشرقية للنيل، علي الجنوب قليلاً من جبل البركل في مدينة مروي الحديثة، ويمتد في مساحة كبيرة علي حدود الأراضي الزراعية على النيل غرباً، ومن

حدود الامتداد الشرقي للمدينة ومباني المحافظة جنوباً ، ومن أهم المعالم الحضارية والثقافية في هذا الموقع معبد الإله آمون والذي يمتاز بكبر حجمه ، ويمكن الدخول إليه عبر بوابة ضخمة ، وهذا المعبد بناه الملك تهارقا ويوجد به مبنى آخر أطلق عليه اسم الخزانة ، وجبانه كبيرة تقع إلى الشمال من المعبد تعود إلى فترتي نبته ومروي .⁽²¹⁾

5 - المعالم الثقافية لموقع الزومة:

تقع موقع الزومة على الضفة اليمنى للنيل وتبعد حوالي ثمانية عشر كلم من مدينة كريمة وتحتوي على أكوام لمداخن ملوك ما بعد مروي وهي تعطي مثال جيد لمقابر محفوظة تعود لهذه الفترة. كما تضم الموقع أيضاً الفترة المسيحية بالإضافة قلاع من الحجر وقباب إسلامية.⁽²²⁾

خلاصة يمكن القول ومن خلال تتبع أشكال وأنماط المواقع والمعالم والسمات الحضارية والثقافية لمواقع منطقة الدراسة من خلال الخريطة الأثرية لكل موقع والتي تشكل قاعدة بيانات ثقافية أساسية يمكن الاستفادة منها وتوظيفها لوضع خطة لإدارة مثلى للمواقع الأثرية بمنطقة الدراسة هذه وذلك من أجل الحفاظ على هذه المواقع وحمايتها من المهددات والمخاطر البشرية والطبيعية التي تعمل على تدميرها وتدهورها .

هذه المواقع مدتنا بقيم تاريخية وثقافية وفنية ألهتها أن تضم وتسجل إلى مواقع التراث الثقافي العالمي وذلك من خلال القيم الاستثنائية العالمية التي تميزت بها، وأن قاعدة البيانات الثقافية المتمثلة في الخريطة الثقافية لكل موقع تعد خطوة متقدمة في مجال إدارة مواقع التراث الثقافي وعليه يمكن الاستفادة منها كقاعدة في وضع الخطط والاستراتيجيات العاملة على الحفاظ على هذه المواقع وكذلك الاستفادة منها في وضع البرامج وآليات التنفيذ التي تعمل على إدارة هذه المواقع الأثرية باعتبارها الركن الأساسي في سياسة إدارة المواقع الأثرية Site Management .

المهددات والمخاطر وأثرها في تدمير التراث الأثري العالمي :

أنَّ التطور السريع لأي علم له فضل على حياة البشرية ، في جميع مجالاتها إلا أن لهذا التطور أيضاً سلبياته على التراث الإنساني وأثار حضاراته القديمة ، ويشير تقرير اللجنة الدولية لإدارة الإرث التاريخي.⁽²³⁾ أن معظم الموروث الأثري في العالم يمر بمرحلة الخطر ، وجاءت هذه الإشارات استناداً على جميع التقارير والتسجيلات في إشارتها لهذا الخطر ، وتعزو الكثير من التقارير التي كتبت عن هذا الخطر لطبيعة الموروث الأثري الخاص ، لان الإرث الآثري يتكون من المواقع التي وجدت في باطن الأرض ، والتي تمت استعادته بواسطة الحفريات ، وجاء الاهتمام في بدء الخطر لأن الإرث الآثري يحتوي على الأبنية الهامة ، والصور الثقافية الواسعة بجانب المواقع التي لا تخلو من الأهمية في حمل السجل الأساسي لأنشطة الإنسان ، والمساعدة على فهم مجتمعات الماضي وجذورها الثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تستنطق بواسطة التقنية الأثرية . لكن نجد أن هنالك الكثير من المهددات للموروث الآثري في كل مجالات إدارتها ، فهو لا يعاني فقط من المهددات التي تؤثر على أشكال الموروثات ، لكن هنالك مهددات خاصة بالإرث الآثري

تحدث في كل مجالات هويتها وتقسيمها العلمي ، ومجال حمايتها وصيانتها ، كما يتمثل في الجهل بالأسس والمبادئ العالمية المتعلقة بحماية الموروث الثقافي ، ومن أكبر تلك المهددات هو القصور في المحافظة عليه وعلى صيانة البقايا والمخلفات التي نقتب ، وتتعرض هذه الآثار لتشويه الملامح الثقافية بسبب التنقيب دون خطة ثابتة لإدارة هذه الموروثات أو مصادر لحمايتها أو صيانتها أو إدارتها ، فالمباني الظاهرة على سطح الأرض ، والمصنوعات تتدهور سريعاً عند تعرضها لأحوال مناخية جديدة على سطح الأرض.⁽²⁴⁾

خاطر ومهددات المواقع الأثرية في منطقة الدراسة:

تنبع أهمية المواقع الأثرية في كونها آثار حضارات ضاربة في القدم استطاعت أن تقاوم التغيرات البيئية ، وبقيت رغم التأثيرات المناخية المتغيرة التي مرت عليها عبر الحقب التاريخية لتصبح مصدر للأدلة المادية التي تثبت حياة الإنسان القديم ونشاطاته ماثلة أمامنا رغم التأثيرات التي تحدثها البيئة بمتغيراتها على المواقع الأثرية .

هنالك العديد من المخاطر والمهددات التي تواجه الآثار في منطقة الدراسة وتتمثل في المهددات الطبيعية والبشرية ، وقد كانت هذه المهددات العامل الأساسي في ضياع الكثير من المواقع الأثرية في هذه المنطقة.

إن مواقع التراث الأثري في منطقة الدراسة تعاني بشكل عام من تدهور بيئتها الثقافية المحيطة بها ومن خطر اندثار وإزالة مواقعها الأثرية ومبانيها التاريخية نتيجة تعرضها للعديد من المخاطر والمهددات التي تتمثل في العوامل البشرية والطبيعية والتي أدت بدورها إلى تشويه التراث الإنساني وطمس معالمه التاريخية والثقافية والفنية وبالتالي تدمير ارث الأمة الحضاري .

مهددات ومخاطر موقع جبل البركل ومواقع إقليم نبتا:

يمكن القول من خلال هذه الدراسة والزيارات التي تمت ، بأن موقع جبل البركل ومواقع إقليم نبتا تعرضت لدمار كثيف وتدهور سريع يهدد بقائها كإرث إنسان وذلك بفضل تضافر مجموعة من العوامل والأسباب الطبيعية والبشرية وتكامل العاملين معاً بالإضافة إلى عوامل أخرى. فالعوامل البشرية العاملة على تدمير مواقع التراث الأثري في منطقة الدراسة تتمثل في مجموعة من العوامل منها =:

قيام الأعمال الإنشائية الحديثة دون تخطيط وفق برنامج إدارة التراث الأثري ، كامتدادات الخطط السكانية والزحف العمراني.

الأعمال الهندسية المدنية المتمثلة في إنشاء الطرق السريعة ، بناء الكباري والجسور ، شق قنوات المياه وخطوط الهاتف والمياه ، والتي تمر بمواقع التراث الأثري مهددة ومدمرة لهذه المواقع. المشاريع والعمليات الزراعية التي تؤدي إلى تدمير مواقع وموارد التراث الأثري المتمثلة في الحرث الغائر للأرض وعمليات تسوية الأراضي الزراعية كما هو الحال في موقع جبل البركل . الدمار المتعمد للمواقع الأثرية عن طريق السرقات والحفر العشوائي والذي يتم بقصد البحث والعثور على الكنوز الأثرية مما يترتب عليه تدمير القيم المعرفية للمواقع الأثرية.

ضعف التمويل الموجود لحماية المواقع الأثرية ، فأولويات الصرف للدولة لم يكن من بينها توفير موارد مالية كافية لحماية مواقع التراث الأثري مثال موقع نوري.

قلة الوعي الأثري بأهمية مواقع التراث الأثري والمفاهيم الخاطئة لمهنية وقيم التراث الأثري وقصور التوعية والإعلام في أداء رسالته عن مواقع التراث الأثري وخاصة التي تمثل تراثاً عالمياً كمواقع منطقة الدراسة .

أما المهددات والمخاطر الطبيعية التي تعرضت وتعرض لها مواقع منطقة الدراسة مهددة بزوال معالمها التاريخية والثقافية تتمثل في المناخ والتعرية والحيوانات والنباتات .

فالحرارة لها تأثيرها المباشر على الألوان التي زينت بها الجدران والنقوش مما يؤدي إلى فقدانها كقيمة فنية تاريخية . أما التعرية والمتمثلة في الرياح فإنها تؤثر بشكل مباشر على المواقع الأثرية والمباني التاريخية ، فالرياح وبطول الزمن تعمل على نحت وتفتيت المباني مما ينتج عنه إزالة النقوش البارزة التي توجد على جدران الأبنية وخاصة تلك المشيدة من الحجر النوبي الذي لا يقوم أفاعيل الطبيعة كثيراً . ثم كثيراً من الأحيان تتعرض مواقع منطقة الدراسة لمخاطر التدهور والدمار نتيجة لمياه الفيضانات والسيول والأمطار ، فالفيضانات والسيول والأمطار أدت إلى دمار العديد من هذه المواقع.

الحيوانات كذلك تلعب دوراً مهماً في تدمير مواقع التراث الأثري سواء تلك التي تقطن داخل المواقع الأثرية كالقوارض والثعالب والزواحف والتي تعمل على تقويض أساسات المباني الأثرية أو تلك التي ترعى وتعتبر المواقع الأثرية تاركة مخلفاتها بها.

هذه العوامل الطبيعية والبشرية عملت وتعمل على تدمير وتدهور موقع جبل البركل مواقع إقليم نبتا ولذلك كان لابد من وضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تعمل على تحجيم وتقليل هذه المخاطر والمهددات وذلك عن طريق خطة برامج إدارة مواقع التراث الأثري الخاصة بمنطقة الدراسة.

لذلك لابد من السعي لإيجاد وسائل وطرق فاعلة لإدارة هذا التراث الإنساني ، وإن حماية التراث الأثري هو مبدأ أساسي تتمحور حوله إدارة لتراث الأثري وهذه الحماية تتطلب جهود متكاملة بالإضافة إلى إتباع سبل وطرق متعددة ومتداخلة ومتطورة في تقنياتها وآلياتها ووسائل تنفيذها حتى تضمن المحافظة على الموروث الثقافي وهذا هو الدور الذي تقوم به منهجية إدارة مواقع التراث الأثري .

طرق إدارة مواقع التراث العالمي بإقليم نبتا:

إن إدارة التراث الأثري في السودان تعاني العديد من المشاكل والمخاطر والمهددات التي تتعرض لها مواقع التراث الأثري والتي تتمثل في العوامل البشرية والطبيعية ، غياب الخطط والبرامج ، الافتقار إلى التشريعات المتطورة التي تحمي التراث الوطني ، الافتقار إلى بعض المفاهيم الحديثة في مجال إدارة الموارد الثقافية ، هذا بالإضافة إلى غياب الوعي الأثري بالأهمية التاريخية والثقافية والفنية لمواقع التراث الأثري بالبلاد. لذا لابد من إيجاد الخطط والبرامج الفاعلة لإدارة

مواقع التراث الأثري ولا بد من تضافر وتكامل الجهود والأدوار لحماية وصون تراث الأمة وتاريخ الشعب من المهددات والمخاطر التي تتسارع بوتيرة تصاعدية لتدميره، ومن أجل الوفاء بمسؤوليات إدارة مواقع التراث الأثري العالمي لابد من وضع خطة متكاملة لإدارة هذه المواقع ويتطلب أن يشمل محاور هامة تتمثل في تحديد المعالم الأثرية، أهمية المواقع، أهداف إدارة المواقع، الصيانة والترميم، التوعية الجماهيرية، الإعلام، لجنة الموقع، وسياسة الحماية المتكاملة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعمل على وضع إستراتيجية وسياسة محددة المعالم وذلك بغرض وضع برامج واليات تعمل على حماية الموقع من الدمار والتدهور الذي يتعرض له ، وذلك بإتباع سياسة برامج امثل لإدارة المواقع وحمايته من المهددات الطبيعية والبشرية الممثلة في التعرية والرياح والزحف الصحراوي والأمطار والسيول والفيضانات وغياب الوعي الجماهيري ومشاريع التنمية والامتدادات السكنية والزراعة والسرقات كما تمت الإشارة إليها من قبل .

إن إدارة مواقع التراث الأثري الخاصة بمواقع الدراسة لا يمكن فهمها إلا من خلال محاور رئيسية وفق منهجية متكاملة ومتداخلة تعمل على حماية هذه المواقع من التدهور وهذه القواعد والمحاور تتمثل في الآتي :-

أولاً : تحديد وتعريف المواقع الأثرية الخاصة بمواقع الدراسة :

إن التعرف وتحديد السمات الثقافية والحضارية الخاصة بمواقع الدراسة يشمل على وضع قاعدة بيانات معلوماتية عن كل موقع بذاته « الفصل الثالث » توضع فيه معالم الموارد الثقافية وحدودها وأنواعها وأماطها وطبيعتها . ثم وضع ذلك في السياسات التخطيطية لإدارة الموقع (Site Management Program) وذلك من اجل التعريف بها والعمل على حمايتها وتقليل الدمار الذي تتعرض له جراء العوامل الطبيعية والبشرية .

ثانياً : أهمية المعالم الأثرية في مواقع منطقة الدراسة :

ما الذي يجعل هذه الموارد ذات خصوصية وأهمية حتى توضع لها خطة لإدارتها ؟ وهذا يعتمد على طبيعة الموارد الثقافية التي يجب أن تتميز ببعض الصفات التي تجعلها تصنف كمورد ثقافي ذو قيمة استثنائية عالمية (Out Standing Universal value) كما هو ماثل في موقع جبل البركل و مواقع إقليم نبتا والتي اتسمت بالقيمة الاستثنائية العالمية المتمثلة في القيمة التاريخية ، الثقافية ، التاريخية . مما يجعلها أكثر تأهيلاً لوضعها في برنامج خطوة إدارة المواقع الأثرية من اجل الحفاظ على هذه القيمة الاستثنائية .

ثالثاً : السياسات والخطط التي تحقق الأهداف الموضوعية لطرق إدارة هذه المواقع :

إن الإدارة المثلى لمواقع التراث الأثري في منطقة الدراسة تعتمد على مبدأ التخطيط السليم لهذا العمل . فكلما كانت المواقع الأثرية أكثر عرضة للدمار والمخاطر كلما كانت الحاجة إلى التخطيط أكبر واشمل . فالملحوظ من خلال هذه الدراسة أن كل المواقع التي تمت دراستها تتعرض إلى الدمار الهائل والتدهور السريع . لذا كان لابد من وضع إستراتيجية معينة لإدارة هذه المواقع

وذلك لتفادي العشوائية . وتتم هذه الإستراتيجية والسياسة بعد دراسة كل أنواع الدمار والمخاطر التي تهدد مواقع منطقة الدراسة بالزوال والتدمير ، وهذا بدوره يتطلب وضع التشريعات والقوانين الموائمة والمتطورة التي تشهدها التشريعات الثقافية في عالمنا المعاصر .

ثم تأتي البرامج والخطط وآلياتها التي تصب في الهدف الأساسي لبرنامج إدارة مواقع منطقة الدراسة وهو حماية هذه المواقع والحفاظ عليها كقيمة استثنائية عالمية وهذه البرامج والخطط واليات تنفيذها تتمثل في الآتي :

رابعاً: الصيانة والترميم :

يختص هذا الجانب بتهيئة الظروف المناسبة والوسط الملائم لحماية مواقع منطقة الدراسة من آثار العوامل الطبيعية والبشرية التي تتعرض لها المواقع الأثرية . وذلك بالعمل على تدريب كوادر من الآثاريين على برامج الوعي الأثري وأعمال الترميم والصيانة لجميع المواقع ، وذلك بتحديد طرق المعالجة المناسبة وتحجيم جميع أشكال التدهور ، وتحسين حالة الحفظ للمواقع لضمان استقرار وديمومة بنية المواقع ووحدتها العضوية ، وتفعيل دور البعثات المنقبة بتطبيق التشريعات الخاصة بالمحافظة على المواقع ، ولابد من إعداد كادر مؤهل في مجال الصيانة والترميم من اجل المحافظة على مواقع منطقة الدراسة.

خامساً: التوعية الجماهيرية :

ترك لنا أسلافنا في مواقع منطقة الدراسة تراثاً عريقاً متنوعاً بتنوع البيئة والثقافة والتقاليد في سلسلة من التطورات الحضارية ، وجاءت على شكل معابد و أهرامات و قصور لذلك لابد من المحافظة على هذا الإرث التاريخي الذي لا يقدر بثمن ، فالمحافظة على هذا التراث لا يتم إلا بتضافر الجهود من المسؤولين والمتخصصين والأكاديميين وعامة الشعب لذلك لابد من التوعية الجماهيرية ، وأن يعي الجمهور بأهمية هذا التراث ، فلابد من إشراكهم في الحماية والمحافظة على هذا التراث ، وذلك بإشراكهم وإشرافهم على المواقع التي تقع بالقرب من مساكنهم ، ويكون ذلك بتكوين جمعيات أهلية تحمي هذا التراث الحضاري ، وتحافظ عليه ، وأن تعقدوا اجتماعات دورية مع المتخصصين في هذا المجال لمعرفة مساهمة الجمهور في الحماية . وبذلك نضمن الحماية الكاملة للمواقع وخاصة المهددات البشرية التي تمت الإشارة إليها من قبل.

سادساً: الإعلام :

لقد أصبح العالم عبارة عن قرية كونية صغيرة فهناك العديد من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة يمكن الاستفادة منها في التثقيف والتوعية ونشر الوعي عن أهمية هذه المواقع الأثرية عن طريق قنوات متخصصة في هذا المجال ، فان لم تكن هنالك إمكانية لقيام قناة متخصصة حالياً يمكن تخصيص برامج يومية أو أسبوعية يعكس فيها الأهمية التاريخية والثقافية والفنية لمواقع منطقة الدراسة وأهميتها في التراث الثقافي العالمي ، وتوظيفها اقتصادياً لتنمية المجتمعات المحلية، هذا فيما يخص الإعلام المرئي أيضاً يمكن تخصيص برامج إذاعية يومية تكون في شكل حلقات متسلسلة ويمكن أن تجرى حوارات مع بعض المتخصصين لتوعية الجماهير بأهمية هذه المواقع وكيفية المحافظة عليها .

سابعاً: تكوين لجنة موقع دائمة لمتابعة تنفيذ الأهداف :

من أجل التعريف بهذه المواقع الهامة والمحافظة عليها ، لابد من إقامة المنتديات العلمية والمحاضرات في الأماكن العامة كالأندية والمراكز الثقافية وذلك بإقامة منتدى أسبوعياً في منطقة الدراسة وأن تكون هذه المحاضرات مصحوبة بعرض سينمائي لآثار هذه المواقع حتى يشعر المواطن العادي بأهمية هذا التراث ، ويجب التركيز علي أهميتها وكيفية المحافظة عليها ، وكذلك تكوين جمعية من الأهالي في كل المناطق تكون مهامها التبليغ الفوري إذا كانت هنالك أي محاولة للدمار أو الاستيلاء علي أي أثر ، هذا بالإضافة إلى توضيح القوانين الخاصة بالآثار وتعليقها لهذه الجمعيات حتى تعي وتعرف دورها للمساهمة في نشر قانون الآثار ، ومعرفة العقوبات التي تترتب علي المعتدين على هذه المواقع قانونياً كما توضح هذه الندوات الأهداف التي من أجلها قامت بنشر الوعي بالنسبة للجمهور وعرض بعض السياسات والأهداف من أجل الحماية ووضع رؤية واضحة لمستقبل هذه المواقع ، وتطلعات المستفيدين منه ، خاصة وأن هذه المواقع تم تسجيلها ضمن قائمة التراث العالمي .

لابد من متابعة هذه اللجنة المكونة من الأعضاء المقيمين بالمنطقة ، وتزويدهم بالمعلومات عن الآثار ، ووضع خطط وسياسات يقومون بتنفيذها بالاشتراك مع الجهات المختصة أو المشرفة علي الآثار في المنطقة .

مما سبق ذكره لابد من تفعيل كل وسائل الإعلام في التوجيه ، والتثقيف ، والإرشاد ، والتعريف بهذه المواقع ، التي ستعود بقيمة اقتصادية كبرى ، تساهم في تطور المجتمعات المحلية . وكذلك لابد من توعية الجمهور وإشراكهم في الحماية ، والمحافظة علي الموروث الثقافي ، وتشجيع البعثات المنقبة وإجراء عمليات الصيانة والترميم حتى نضمن ديمومة المحافظة على هذا التراث الأثري .

ثامناً: انتهاج سياسة الحماية المتكاملة :

تشير هذه الدراسة بأن مواقع منطقة الدراسة تعاني وبشكل عام من تدهور بيئتها الثقافية المحيطة بها ومن خطر اندثار وإزالة مواقعها الأثرية التاريخية نتيجة تعرضها للعديد من المخاطر والمهددات الطبيعية والبشرية ولذلك فان غاية أهداف برنامج إدارة هذه المواقع هو السعي لإيجاد وسائل وطرق أكثر فاعلية للمحافظة عليها والتي تتمثل في انتهاج سياسة الحماية المتكاملة (Integrated protection policy) .

إن إدارة هذه المواقع ضمن منظومة البرنامج الخاص بإدارتها يتطلب طبيعة تكاملية بالإضافة إلى إتباع سبل وطرق متعددة ومتداخلة ومتطورة في تقنياتها وآلياتها ووسائل تنفيذها فالطبيعة التكاملية هذه تشتمل على وضع القوانين والتشريعات الداعمة لحماية مواقع التراث الأثري (25) ، كذلك مشاركة المواطنين والمجتمعات المحلية والجمعيات الأهلية في عملية المحافظة ومساهمة المؤسسات التربوية والتعليمية وخاصة تلك التي تهتم بالقضايا الوطنية والتي تلعب

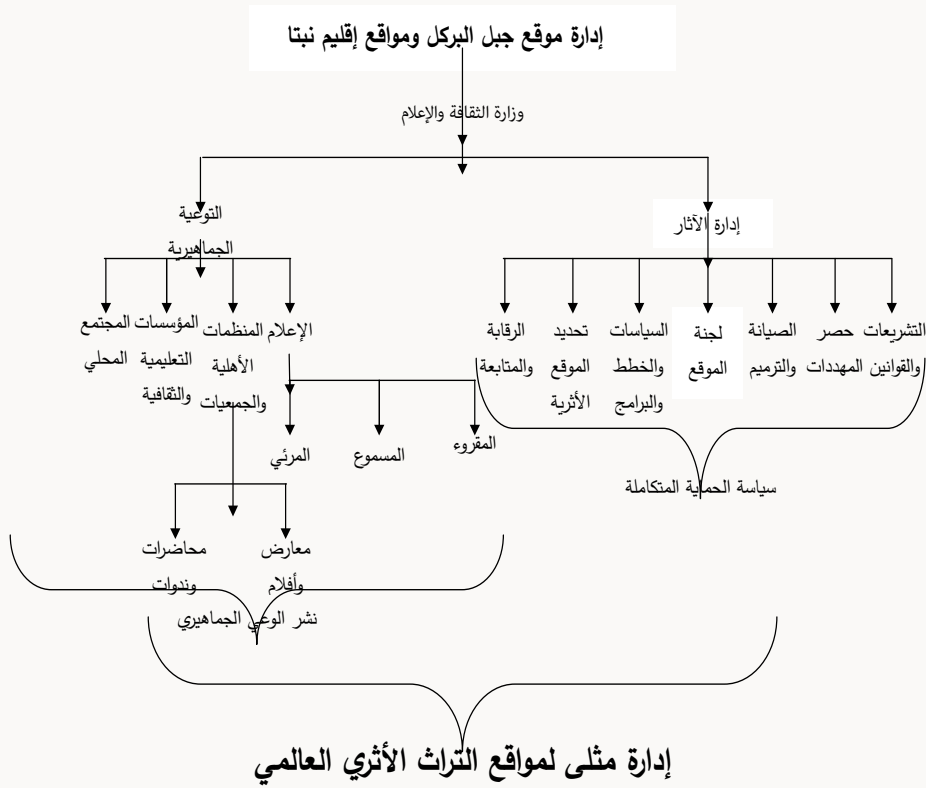
دوراً مهماً وحيوياً في هذا المجال فتدريس القيم التاريخية والثقافية والفنية والاقتصادية لمواقع منطقة الدراسة وربطها بتراث الأمة وحضارتها بالمنهج التعليمية يؤدي إلى إذكاء روح الوطنية والانتماء لهذه المواقع الأثرية مما ينتج عنه مردوداً ايجابياً في المحافظة عليها وتقليل الدمار والتدهور ، هذا بالإضافة إلى الكتب المتخصصة في مجال التراث الثقافي الأثري الخاصة بمواقع منطقة الدراسة والعروض والأفلام الخاصة بأهميتها الثقافية والتاريخية ، والمحاضرات والندوات والمتاحف كلها تؤدي إلى تكامل الأدوار في المحافظة على هذه المواقع ضمن برنامج إدارة مواقع التراث الأثري بمنطقة الدراسة .

من اجل تفعيل دور هذا البرنامج الخاص بإدارة مواقع منطقة الدراسة (انظر الشكل) الذي يمثل طرق إدارة موقع جبل البركل ومواقع إقليم نبتا .

يشير الشكل إلى أن برنامج إدارة مواقع منطقة الدراسة هو عملية متكاملة تتطلب تكامل الجهود الرسمية (الدولة) والشعبية (المجتمع المحلي) فالدولة وبحكم مسئوليتها الدستورية والوطنية هي المسئولة عن حماية هذا التراث ، فمؤسسات إدارات التراث الأثري تقع عليها مسئولية وضع الخطط والبرامج وفق الأهداف الرامية لحماية هذه المواقع ، وكذلك العمل على توفير الآليات التي تساعد على تنفيذ السياسات والخطط للوصول إلى الهدف الرئيسي لهذا البرنامج وهو حماية هذه المواقع والحفاظ عليها ، كما أن الدور الشعبي يعتبر جزءاً أساسياً ومكملاً لتحقيق هذه الأهداف وذلك عن طريق تكوين الجمعيات الأهلية للمحافظة على هذه المواقع والتي تعمل على خلق وتشكيل وعي جماهيري يعمل على إبراز القيم التاريخية والثقافية لهذه المواقع بمنطقة الدراسة .

إن برنامج إدارة مواقع التراث الأثري بمنطقة الدراسة كما هو في الشكل الموضح يحتاج إلى آليات وبرامج للتنفيذ وهذه الآليات تتمثل في المعارض والأفلام والمحاضرات والندوات والتي تعمل على تعميق مفهوم التراث الأثري في منطقة الدراسة وإظهار أهميته التاريخية والثقافية والاقتصادية حتى تستطيع المجتمعات المحلية بالمنطقة تحقيق مبدأ المشاركة في صون وحماية هذه المواقع المهمة .

شكل يوضح طرق إدارة موقع جبل البركل ومواقع إقليم نبتا



كذلك يجب مراعاة أن تنفيذ مثل هذه البرامج يحتاج إلى توفير الموارد المالية والتقنية وتدريب وتأهيل الكوادر العاملة في مجال إدارة مواقع التراث الأثري وبرامجه المختلفة .

الشكل أيضاً يوضح الوعي الجماهيري الذي يمثل القاسم المشترك في برنامج إدارة مواقع منطقة الدراسة وذلك لما له من دور فاعل في حماية المواقع الأثرية بالمنطقة وتحجيم وتقليل عوامل الدمار البشري والطبيعي بها وهو الهدف الأساسي الذي من أجله تسعى هذه الدراسة . خلاصة يمكن القول بان مواقع منطقة الدراسة والمتتمثلة في مواقع (الكرو ، البركل ، الزومة ، صنم أبي دوم ونوري) تتميز بقيمتها ومعانيها التاريخية والثقافية والفنية وهي قيم ومعاني ذات دلالات استثنائية عالمية أهلتها أن تسجل ضمن مجموعة التراث الثقافي العالمي بما يتطلب حمايتها والحفاظ عليها وتقليل الدمار مثل عوامل الدمار الطبيعي والبشري الذي تعرض له وتعرض له وذلك بانتهاج وسائل وطرق حديثة متمثلة في برنامج إدارة مواقعها الأثرية .

بالرغم من مساهمة علم الآثار في تنمية وتطور وثبات هوية الإنسان وأهميته في ربط

الماضي بالحاضر واستشراف المستقبل ، إلا أننا نلاحظ بان الإنسان يعتبر الأداة الأولى التي تساهم بصورة واضحة في هدم الآثار نسبة لعدم وعيه بأهمية هذا التراث الأثري ، لذلك نجد المهددات البشرية تشكل أخطر أنواع المهددات ، والنشاط البشري غير الواعي وغير المرشد يؤدي إلى تدمير معلومات قد تساهم كثيراً في السجل الآثاري للحضارة السودانية ، وتتمثل المهددات الطبيعية في الفيضانات ، الأمطار ، السيول ، التعرية ، الرياح والزحف الصحراوي أما المهددات البشرية تتمثل في النشاط السكاني ، الزراعي ، المشاريع التنموية وعدم الوعي الجماهيري بالأهمية التاريخية والثقافية لمواقع منطقة الدراسة .

إن إتباع برنامج إدارة موقع جبل البركل مواقع إقليم نبتا (Site Management Program) وتطبيقه بصورة مستدامة كآلية ووسيلة حديثة مثل إدارة مواقع التراث الأثري تشكل نموذجاً متطوراً لحماية وصون والمحافظة على هذه المواقع الأثرية الهامة التي تكتسب السمات والقيم الاستثنائية العالمية في أبعادها التاريخية والثقافية والفنية مع قابلية تطبيق هذا البرنامج على مواقع أثرية أخرى معرضة للدمار والتدهور جراء العوامل البشرية والطبيعية .

الخاتمة:

ساهمت مواقع منطقة الدراسة بدور مهم في تشكيل التاريخ الثقافي والحضاري في السودان ، فما زالت آثارها بأهراماتها ومعابدها وقصورها تقف شاهداً على هذا التراث الحضاري ممثلاً في موقع الكرو وجبل البركل صنم أبي دوم ، الزومة. وبالرغم من الأهمية التاريخية والفنية والثقافية التي تميزها - خاصة بعد تسجيلها في قائمة التراث الثقافي العالمي في مطلع القرن الحالي - إلا أنها مازالت تتعرض للعديد من المخاطر والمهددات الطبيعية والبشرية التي تهدد بقائها كإرث ثقافي أثري .

بالرغم من مساهمة علم الآثار في هوية الإنسان وربط ماضية بالحاضر من اجل استشراف المستقبل إلا أن الدراسة توصلت إلى أن الإنسان يعد الأداة الأولى التي ساهمت بصورة فاعلة وكبيرة في تدمير وتدهور مواقع التراث الأثري في منطقة الدراسة فقد كشفت الزيارات الميدانية لمواقع الدراسة أن العوامل البشرية كان لها القدر المعلن في عملية التدمير والتدهور ، وتمثل هذا الدور في قلة الوعي الجماهيري بأهمية هذه المواقع التاريخية والثقافية ، وكذلك في النشاط البشري التنموي الغير مرشد - كذلك أسفرت الزيارات الميدانية بتوضيح مساهمة العوامل الطبيعية في تدمير هذه المواقع وتعرضها للمخاطر والتدهور وقد تمثل ذلك في الفيضانات والسيول و الأمطار والتعرية والزحف الصحراوي .

من اجل تحجيم وتقليل هذه العوامل المدمرة فقد توصلت الدراسة وخلصت إلى إتباع مبدأ تضافر الجهود الرسمية والشعبية والجامعات ومراكز البحث العلمي والقطاع العام والخاص من اجل العمل معاً لحماية وصون موقع منطقة الدراسة والحفاظ عليها.

توصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في الآتي:

1. العوامل الطبيعية والبشرية من أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور وتدمير موقع منطقة الدراسة .
2. غياب الاستراتيجيات والخطط والبرامج في مجال السياسات التخطيطية للدولة وإدارة التراث

3. قلة الوعي الأثري بالأهمية التاريخية والثقافية والفنية لمواقع التراث الأثري بمنطقة الدراسة .
 4. الافتقار إلى التشريعات المتطورة والمواكبة التي تحمي التراث الوطني حيث نلاحظ أن التشريعات الوطنية الثقافية الحالية تفتقر إلى المراجعة والتنقيح الدوري ، هذا بالإضافة إلى الافتقار للمفاهيم الحديثة في مجال إدارة التراث الأثري.
 5. غياب أعمال التأمين الأمني لمواقع منطقة الدراسة مما يعرضها للسرقة والاعتداءات .
 6. قصور الجانب الإعلامي في نشر الوعي الأثري وإهمال الجانب التربوي والتعليمي لهذا الإرث الثقافي .
 7. غياب الدور الشعبي والمنظمات الطوعية والجمعيات الأهلية في المحافظة على الإرث الأثري التي تعمل على خلق وتشكيل وإبراز القيم والمعاني لهذا التراث وحمايته باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع .
 8. ضعف التمويل المرصود لمحافظة وصيانة المواقع الأثرية ، فأولويات الصرف في الدولة لم يكن من بينها توفير موارد مالية كافية للحفاظ على مواقع التراث الأثري بمنطقة الدراسة.
 9. الافتقار إلى أعمال الصيانة والترميم والمحافظة على المواقع الأثرية في بيئتها الطبيعية ، وكذلك قصور التدريب والتأهيل خاصة في مجال إدارة التراث الأثري.
- توصل هذه الدراسة إلى توصيات نورد أبرزها :
- وضع السياسات والاستراتيجيات في مجال التراث الأثري وفق منهجية وموجهات إدارة التراث الأثري تماشياً مع خططها وبرمجها وأهدافها ، وإيجاد آليات متطورة وحديثة لتنفيذ هذه السياسات والخطط ، من أجل المحافظة على مواقع التراث الأثري في منطقة الدراسة .
- إتباع برامج وخطط إدارة المواقع الأثرية بصورة مستدامة كآلية مثلى لإدارة التراث الأثري وتطبيقه على كل مواقع التراث الأثري العالمي في السودان التي تتعرض للدمار جراء العوامل الطبيعية والبشرية .
- الاهتمام بإدارة التراث الأثري في مؤسسات الدولة الثقافية التي تعمل على إبراز مفهوم إدارة التراث الأثري وأهميتها وصيانتها وحفظها .
- نشر نتائج المعلومات الأثرية عن أعمال التنقيب والبحوث الأثرية التي أجريت على هذه المواقع للتعريف بأهميتها تاريخياً وثقافياً وحضارياً مع وضع خارطة معلومات بيانية لهذه المواقع .
- نشر الوعي الأثري لدى الجماهير عن طريق وسائل الإعلام المقرؤة والمسموعة والمرئية .
- أهمية تفاعل التراث الأثري مع المحيط المتأخم بأبعاده البيئية والاجتماعية والاقتصادية وتفعيل المواقع لخدمة المجتمع من خلال المجتمع نفسه لضمان الحفاظ عليه.
- ضرورة إشراك المجتمع المحلي في القرارات التي تخص المواقع الأثرية وأن لا يقتصر ذلك على الجهات الرسمية فقط.
- توفير موارد مالية كافية من قبل الدولة للحفاظ على مواقع التراث الأثري من خلال صيانتها وترميمها وحمايتها.
- تشجيع عمليات الحفاظ على المواقع الأثرية عن طريق المسابقات ورصد الجوائز حتى يتحقق الحفاظ بشكل كامل.

الهوامش:

- (1) Cleere. H: 1993, Managing the Archaeological Heritage: the charter for the protection and management of Archaeological Heritage, **Antiquity**, 67, pp. (400 – 405).
- (2) قسيمة ، كباشي حسين: 2008م، التجربة السودانية في إدارة التراث الثقافي، المروة للطباعة والنشر، الخرطوم.
- (3) الضباعين، أشرف عبد الله: 1432هـ، إدارة المواقع الأثرية وتسويقها سياحياً، عمان، الأردن.
- (4) اليونسكو: 1972م: اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، باريس.
- (5) اليونسكو: 1985م. الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي ، باريس.
- (6) أباطة، هدية عبد القادر: 1992م، التشريعات الأثرية دولياً وقطرياً وقومياً في الأسسكو، الثقافة والتراث القومي ، تونس ، ص ص 34-63.
- (7) برنارد، فيلدين: 1998م، المبادئ التوجيهية لإدارة مواقع التراث الثقافي العالمي، ترجمة عبد الرازق إبراهيم (ايكروم) المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية، روما، إيطاليا.
- (8) قانون الآثار السودانية للعام 1905م، مصلحة الآثار السودانية ، أجازة الحاكم العام.
- (9) قانون الآثار السودانية للعام 1952م، مصلحة الآثار السودانية ، أجازة الحاكم العام.
- (10) قانون حماية الآثار السودانية للعام 1999م، الهيئة القومية للآثار والمتاحف ، السودان ، وزارة البيئة والتراث القومي ، أجازة المجلس الوطني.
- (11) قسيمة ، كباشي حسين والزهراني، عبد الناصر عبد الرحمن: 2009م، مقدمة في إدارة التراث ، مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض.
- (12) بومدين، بورويه: 1986م، مساهمة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) في مكافحة سرقة التحف الفنية المجلة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، العدد 395 ، ص ص 30-37.
- (13) Aekell , A . J . 1955 : History of the Sudan to 1821 2nd edition2, the Athena Press . London
- (14) Adams, W. Y: 1977, **Nubia Corridor to Africa**, Allan land Press London
- (15) Emery , W . B . 1965 : “ Report on the Excavation at Nubia “ in Kush vol x PP . 12 – 15 .
- (16) Adams, W. Y: 1977, **Nubia Corridor to Africa**, Allan land Press London.
- (17) Resiner , G . A . 1923 : Harvard African studies v Harvard University Press ,
- (18) Dunham , D . 1949 : “ Names and relation ship of the roya family of Napata “ Danes TEN 35 London PP . 139 – 149 .
- (19) Adams, W. Y: 1977, **Nubia Corridor to Africa**, Allan land Press London.

- (20) Resner, G. A. 1923 : Harvard African studies v
- (21) Harvard University Press ,
- (22) Adams, W. Y: 1977, **Nubia Corridor to Africa**, Allan land Press London.
- (23) Eltayb.M:2007:Early makuria Rresearch Projet Test Excavtion in
- (24) EL-zuma cemetery "CRIPEL26" mélanges offerts. afrancis Geus.p7185-.
- (25) COM: 1995, **Illicit Traffic of cultural property in African**, ICOM, Paris. Cambridge Teats – U N .
- (26) قسيمة ، كباشي حسين والزهراني، عبد الناصر عبد الرحمن: 2009م، **مقدمة في إدارة التراث** ، مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض.
- (27) **قانون حماية الآثار السودانية للعام 1999م**، الهيئة القومية للآثار والمتاحف ، السودان ، وزارة البيئة والتراث القومي ، أجازته المجلس الوطني.